المحاضرة (04): أسعار الصرف

تمهيد: إن المعاملات داخل دولة ما يتم تسويتها بنفس عملة هذه الدولة ، لكن لا يتم التعامل بالعملات الوطنية عند القيام بالعمليات الاقتصادية مع الخارج ، كما أن ليس هناك عملة دولية موحدة ، لذلك عرف ما يسمى بسعر الصرف و ذلك لتسوية المعاملات بين المقيمين و غير المقيمين (الأجانب) .

أولا: ماهية سعر الصرف

تعددت تعاريف سعر الصرف فيمكن أن يعرف بأنه " سعر إحدى العملات مقوما بعملة أخرى" ، و يقصد به أيضا " عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية". كما يمكن تعريفه بأنه " نسبة تبادل بين وحدة النقد الأجنبية و وحدة النقد الوطنية ، فهو سعر الذى يتم به شراء أو بيع عملة مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى' .

لسعر الصرف عدة أنواع يتميز كل نوع منها بخصائص أساسية و هذه الأنواع هي:

1- **سعر الصرف الاسمي** : يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر العملة الجاري و الذي لا يؤخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع و الخدمات ما بين البلدين.

تسمى التغيرات في سعر الصرف تسمى تدهورا أو تحسنا. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية، في الواقع لا يهم الأعوان الاقتصاديون مستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يحويه من قوة شرائية، أي كمية السلع التي يتم اقتنائها بنفس المبلغ من العملة المحلية و هو ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي.

2- سعر الصرف الحقيقي

لنفرض أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هوP وفي بلد أجنبي هو*P وE هو سعر الصرف الاسمي، فان سعر الصرف الحقيقي يساوي EP*/P ، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية. وبالتالي أي ارتفاع في مستوى الأسعار الأجنبية يعتبر تحسنا حقيقيا، أما الارتفاع في مستوى الأسعار الوطنية يعتبر تخفيضا حقيقيا لسعر الصرف .

فأسعار الصرف الحقيقي تسمح بقياس تأثيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات ومعرفة مستوى القدرة التنافسية لأسعار الدولة، فارتفاع هذا المؤشر دلالة على انخفاض هذه الأخيرة والعكس بالعكس، ويتم تفسيره بطريقة مختلفة عن تلك المستخدمة في تفسير سعر الصرف الاسمي، فهو يظهر كمؤشر بمعلمة محددة، فإذا كان أعلى من الواحد الصحيح دل ذلك أن العملة المحلية مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية .

3- سعر الصرف الفعلي:

يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما , و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات المرجحة لابرز شركائها التجاريين, يوضح التغير في هذا المؤشر زيادة أو انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل مجموعة العملات الأخرى , حيث تختلف قيمة سعر الصرف الفعلي باختلاف عدة عوامل سنة الأساس , البلدان المتعامل معها , الأوزان المعتمدة في تكوين السلة .

ثانيا: طرق تسعير العملات: تسعر العملات الأجنبية من دول العالم وفقا لنظامي التسمية السعرية والتسمية الكمية وذلك كما يلي:

1- نظام التسعير المباشر : وبموجبه تسعر الوحدة الواحدة من العملات الأجنبية بما تساوية من عدد أو أجزاء من وحدات العملة المحلية، وتعتبر العملات الأجنبية بموجب هذه الطريقة سلع تسعر مقابل العملة المحلية.

وفي نشرات الأسعار المعلنة على شاشات أسعار الوكالات الدولية مثل شاشة رويتر فقد سعرت كافة العملات الأجنبية الرئيسية في العالم على هذا النظام باستثناء العملات التي تزيد قيمتها عن الدولار الأمريكي مثل (الاسترليني واليورو)، ووفقا لهذا النظام قد سعرت وحدة واحدة من الدولار الأمريكي (وهي العملة الأجنبية) بالنسبة للفرنك السويسري والياباني بما تساويه من عدد أو أجزاء من العملة المحلية لتلك الدول

مثال: 1 $ = AUD 1,3774

1 $ = JPY 109,8170

CAD 1,3107 = $ 1

2- نظام التسعير غير المباشر:

بموجب هذا النظام تسعر وحدة واحدة من العملة المحلية بما تساويه عدد أو أجزاء من العملة الأجنبية.

وفي نشرات الأسعار المعلنة على شاشات أسعار الوكالات الدولية مثل: شاشة رويتر تسعر العملات التي تزيد قيمتها عن الدولار الأمريكي مثل الجنيه الاسترليني واليورو وفق هذا النظام

مثال: USD 1,3038 = 1 GBP

USD 1,11434 = 1EUR

يتم دائما تداول العملات في ازواج وبالتالي فإن قيمة احدى العملات في هذا الزوج هي مرتبطة بقيمة الأخرى، وكل زوج له سعر الطلب (البيع) الذي يمثل (offer rate) و سعر العرض(الشراء) الذي يمثل (Bid rate)إن العملة لأولى في زوج العملات تمثل عملة الأساس بينما تمثل العملة الثانية عملة القياس فمثلا الزوج : GBP/USDتمثل GBPعملة الأساس و USDعملة القياس.

ثالثا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات إلى تقلبات كثيرة تؤدي إلى إحداث تغير في معاملاتها الاقتصادية الدولية وفيما يلي أهم العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تغير في أسعار الصرف :

1- تغير معدلات الفائدة المحلية

تعتبر معدلات الفائدة السائدة أهم محددات في سعر الصرف الدول التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة إذن فان الزيادة في معدلات الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي ، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملتها في أسواق الصرف الأجنبية .

2- تغير معدلات الفائدة الأجنبية

بالارتباط مع النقطة السابقة فان الارتفاع في معدلات الفائدة لدى الدول الأخرى سيحفز المستثمرين على استبدال عملاتهم بعملات تلك الدول ، وذلك لجني المكاسب في سوق الأجانب ، وهكذا فان ارتفاع أسعار الفائدة عن الخارج سوف يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية ، حيث أن هذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية و هذا سيؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية.

3- التدخلات الحكومية

وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي التدخل حين يكون سعر الصرف للعملة غير ملائم مع سياسته المالية و الاقتصادية ، حيث تدخلت الحكومة المكسيكية سنة 1994 لوضع حد لتدهور قيمة عملتها

حيث استفادت من عقود تبديل مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر، نتج عنها زيادة في احتياطي المكسيك من العملات الأجنبية الذي حد من تدهور العملة وتأثر الدولار سلبا في أسعار صرفه.

4- التغير في قيمة الصادرات والواردات

عندما ترتفع قيمة الصادرات بالنسبة للواردات ستتجه قيمة العملات إلى الارتفاع نتيجة زيادة الطلب من طرف الأجانب على هذه العملة ، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف .

5- تغير معدلات التضخم

بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف بينما تؤدي حالة الركود إلى الارتفاع . فالتضخم المحلي سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية ، و بهذا ستعمل الأسعار المحلية المرتفعة نتيجة التضخم على تقليل استيراد الأجانب من ذلك القطر ، و بالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها مما يعني أن حالة التضخم استمرت على تغيير سعر الصرف بعملات مختلفة.

6- ميزان المدفوعات

عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا ، فهذا يعني وجود زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة و بالتالي ترتفع قيمتها الخارجية ، و هذا يؤثر بالا يجاب على سعر صرفها مما يؤدي إلى وجود ربح ، أما عندما يكون رصيد المدفوعات سالب فهذا يعني انخفاض قيمتها الخارجية مما يؤدي إلى وجود خطر الخسارة .

7- أثر السياسة النقدية على سعر الصرف:

7-1- نسبة الاحتياطي النقدي: ففي حالة زيادة نسبة الاحتياطي فإن هذا يؤثر على قدرة البنوك التجارية على الإقراض ومنح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود وبالتالي إلى عدم التوسع في النشاط الاقتصادي والإنتاجي وانخفاض في مستويات الأسعار وكذلك الدخول بما فيها الأجور، ويؤدي انخفاض في الدخول إلى انخفاض في الاستهلاك وبالتالي انخفاض في الواردات مما يعني نقص الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي انخفاض قيمتها أمام العملة الوطنية، هذا بالإضافة إلى أن انخفاض أسعار السلع يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات مما ينتج عنه زيادة في الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع في سعر صرفها حيث تلجأ البنوك المركزية لزيادة نسبة الاحتياطي للحد من نسبة التضخم و يحدث العكس تماما في حالة تخفيض نسبة الاحتياطي.

7-2- تغيير سعر إعادة الخصم: في حالة رفع سعر إعادة الخصم فإن ذلك يؤدي إلى إحجام البنوك التجارية عن خصم الكمبيالات الموجودة في حوزتها مما يؤدي إلى نقص مقدرتها على الإقراض، كذلك فإن رفع سعر إعادة الخصم يؤدي إلى رفع سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى تقليل التوسع في الاستثمار فتقل درجة النشاط الاقتصادي، وتميل الدخول والأسعار إلى الانخفاض مما يشجع على التوسع في التصدير وتقليل الواردات وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية وارتفاع سعر صرفها، ومن جهة أخرى يرتفع سعر الفائدة الذي ويؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية، مما يعني زيادة طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، وسيكون الأثر معاكسا في حالة التخفيض.

7-3- عمليات السوق المفتوحة: عند دخول البنك بائعا فهذا يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية مما يضعف قدرتها على منح الائتمان، كما يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي ارتفاع صرف العملة الوطنية، هذا بالإضافة إلى أثر ذلك في الحد من التوسع في النشاط الاقتصادي والذي يترتب عليه انخفاض في الأسعار والدخول وبالتالي زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض الواردات مما يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وانخفاض عرضها وبالتالي زيادة سعر صرفها.

8- السياسة المالية:

فاتباع سياسة مالية توسعية سوف يشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، ويؤدي إلى تحقيق عجز في الحساب الجاري ومن ثم ينخفض سعر صرف العملة المحلية نتيجة زيادة الدخل.

أما من خلال الأسعار فإن السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية وتجعلها أقل تنافسية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة العجز في الحساب الجاري وانخفاض سعر صرف العملة المحلية نتيجة لذلك.

أما من خلال معدل الفائدة، فإن السياسة المالية التوسعية ترفع معدلات الفائدة لأن الحكومة ستبيع سندات لتمويل ذلك العجز ويسبب زيادة تدفق رأس المال إلى الداخل مما يحقق فائضا في حساب رأس المال والذي يرفع سعر الصرف للعملة المحلية.

رابعا: أنظمة سعر الصرف

من خلال تصنيف أنظمة أسعار الصرف وفقا لدرجة ثباتها يمكن التمييز بين الانواع الثلاثة التالية:

1- أنظمة الصرف الثابتة:

لقد ساد نظام أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب، وتم تبنيه بشيء من التحوير في ظل نظام بريتون وودز، وعقب انهيار نظام بريتون وودز أصبحت بعض الدول تثبت عملاتها إلى عملة من عملات شركائها التجاريين لاقتصاد البلد أو سلة من العملات أو مربوطة إلى حقوق السحب الخاصة، ويتطلب ذلك إما التفويض القانوني باستخدام عملة بلد آخر وهو ما يعرف بالدولرة الكاملة، أو بتفويض قانوني يلزم البنك المركزي بالاحتفاظ بأصول اجنبية تعادل على أقل تقدير العملة المحلية المتداولة والاحتياطات المصرفية وهو ما يعرف بمجلس النقد.

وفي ظل أنظمة الصرف الثابتة تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف عن طريق بيع و شراء العملة المحلية لمقاومة الضغوط على سعر الصرف، مما يؤثر على الاحتياطي الاجنبي وبالتالي على السيولة المحلية.

- ويتمتع نظام الصرف الثابت بالخصائص الآتية :

أ- يمكن أن ترفق تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف في حالة الضرورة تدابير غير مباشرة بواسطة معدلات الفائدة للتأثير على حركة رؤوس الأموال الأجنبية ، أو بواسطة إجراءات تقنية تستهدف تصحيح الفارق عن القيمة التعادلية المحددة .

ب- إذا لم تتمكن السلطات النقدية- أو إذا اقتضى الحال- من الدفاع عن تعادل قيمة عمتها الوطنية ، يقتضي الأمر على السلطات النقدية أن تقوم بتخفيض قيمة عملتها أو رفعها (رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للمعيار المرجعي) .

ج- وفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي و حجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية.

تتضمن الترتيبات الحديثة لنظام الصرف الثابت مايلي:

1-1. **اتحادات العملة:** يتعلق هذا الترتيب بأسعار صرف ثابتة داخل مجموعة دول ترتبط ببعضها البعض، على ان تكون هذه الأسعار جامدة غير قابة للتعديل و سهلة التحويل، وهو ما يعرف بمنطقة العملة المثلى.

1-2. **مجلس العملة:** هو نظام يقوم على التزام قانوني صريح يقوم على التزام بصرف العملة المحلية مقابل عملة اجنبية محددة بسعر صرف ثابت، مع فرض قيود ملزمة على سلطة الاصدار لضمان وفائها بالتزاماتها القانونية، ويعني ذلك عدم اصدار العملة الوطنية غلا مقابل النقد الاجنبية وبذلك فهي تظل مكفولة تماما بالأصول الاجنبية، وهو مايلغي بعض وظائف البنك المركزي التقليدية كالرقابة النقدية ومقرض الملاذ الأخير.

1-3. **الدولرة (الأوروية) :** وتشير إلى الميكانيزم الذي من خلاله تحل العملة الأجنبية محل العملة المحلية، اذ يقوم البنك المركزي بسحب عملته المحلية من التداول، مما يقوض دور البنك المركزي كمصدر للعملة ومقرض الملاذ الأخير، وبالتالي تخليه عن استقلالية السياسة النقدية.

1-4. **الترتيبات الثابتة التقليدية**: يتم من خلالها ربط العملة الوطنية بعملة أجنبية أو سلة من العملات الأجنبية بتكافؤ ثابت، أي تتحدد قيمة كل عملة بمعدل متكافئ في مقابل العملات الأخرى أو في مقابل العملة المحورية ، حيث تتميز عملة التثبيت بالقوة والاستقرار و الأهمية في حجم التبادل التجاري والمالي، ويسمح لسعر الصرف بالتحرك في حدود ضيقة تقل عن +1 % او -1 % حول سعر الصرف المركزي، او تظل القيم القصوى والدنيا لسعر الصرف ضمن هامش ضيق مقداره 2 %.

2- نظام الصرف المعوم:

لم توجه الأنظار لهذا النظام في ظل وجود قاعدة الذهب كسبيل لتحديد مستوى أسعار الصرف و ذلك لفترة طويلة و لم تأخذ بالحسبان كأنها قاعدة أو نظام، فقط نشير إلى أنها كانت تستخدم كإجراء وقتي و عابر خلال الفترات التي كانت تتميز بعدم الاستقرار ، و لعل من بين هذه أمثلة الدول التي كانت تعمل بهذا النظام ألمانيا فقد طبقته أكثر من مرة سنة 1923 ثم عاودت الكرة سنة1929 إلى غاية 1933 ، حيث أن استخدام هذا النظام التعويمي لسعر الصرف كان قليلا بالرغم من الأهمية التي كان يقوم بها و يمثلها، وعند انفجار أزمة البترول سنة1973 شهدت أسواق الصرف للعملات الأجنبية اضطرابات كبيرة ، وتحولت تحركات العملات بين الكثير من الدول بغرض المضاربة الكبيرة و صعبت درجة التحكم فيها و خاصة عن طريق التدخل النقدي، والشيء الذي اضطرت إليه الدول و هو تعويم سعر صرفها و عملتها و هو الحل المناسب في مثل هذه الحالة ، و هذا مع محاولات الدول في إعادة هيكلة أسعار الصرف الثابتة التي كانت محاولات كلها دون المستوى المطلوب .

وبموجب هذا النظام تحدد أسعار الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الوطنية في سوق الصرف الأجنبي بصورة حرة، يمكن لهذا النظام أن يتم في شكلين هما التعويم المطلق و التعويم المدار نلخصهما فيما يلي :

2-1: التعويم المطلق

و هذه الحالة هي المعاكسة لتلك المدروسة سابقا في تحديد نظام سعر صرف الثابت، إذ يكمن الفرق بينهما في مدى التدخل للدولة من اجل تحديد سعر الصرف في كل منهما، حيث يعتبر التعويم مطلقا إذا لم تتدخل الدولة (السلطة النقدية) في سوق الصرف و ذلك من اجل تدعيم عملتها الوطنية أو تتخذ أي قرار اقتصاديا له صلة بسعر الصرف الخاص بعملتها، هذا الأسلوب يجعل الدولة في غنى عن الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية .

2-2: التعويم المدار:

يقوم على اساس اعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت تدخل البنوك المركزية في أسوق الصرف من خلال بيع و شراء العملات الأجنبية بقصد التأثير على عملتها لتحقيق أهذاف معينة، كالحد من التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، والحصول على ظروف عادية، أو لتمنع سعر صرف عملتها من التحرك بالزيادة والنقصان لدرجة غير مرغوب فيها .

يتميز نظام التعويم بالخصائص التالية:

أ-إن السلطات في ظل هذا النظام لها الحرية في إتباع السياسة المناسبة لأوضاعها الاقتصادية و المالية و النقدية و بالتالي فهي ليست مقيدة بسياسة ميزان المدفوعات.

ب- يقلل الأعباء على البنك المركزي الذي كان يتدخل في سوق الصرف من اجل المحافظة على قيمة العملة الوطنية، لكنه يؤدي إلى التدخل بطرق غير مباشرة في سوق الصرف الأجنبي مثلا عن طريق التدخل في الأسواق المالية.

ج- يزيد من عدم اليقين في النظام الاقتصادي و هو ما يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج الراجع جزء منها إلى تكاليف التأمين و هو ما يزيد من حدة التضخم و بالتالي انكماش في التجارة الدولية، كما انه يزيد من نشاط المضاربين الذي عادة ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

3-أنظمة سعر الصرف الوسيطة:

تتميز هذه الأنظمة بدرجات متفاوتة من المرونة في سعر الصرف، وهناك ترتيبات مختلفة لهذا النظام يمكن استعراض أهمها فيما يلي:

3-1. الربط المتحرك: ويعرف كذلك بالربط الزاحف حيث يمكن للدول أن تعدل دوريا عمليات الربط الخاصة بها طبقا لجدول معلن عليه مسبقا، كمايمكن ان يكون التغيير استجابة لمتغيرات كمية مختارة مثل: فروق معدلات التضخم مقارنة بأهم الشركاء التجاريين في فترة سابقة، والفروق بين التضخم المستهدف والمتوقع لدى اهم الشركاء التجاريين.

3-2.الربط القابل للتعديل: ويقضي باجراء تعديلات او تغييرات طفيفة لسعر الصرف تبلغ 1 %على المدى الطويل.

3-3. النطاقات المستهدفة: المنطقة المستهدفة لسعر الصرف هي عبارة عن المسافة بين الأحد الأعلى والحد الأدنى لسعر الصرف والتي تسعى البنوك المركزية لتقييد تقلبات سعر الصرف بداخلها، أي تعويم سعر الصرف داخل النطاق المحدد، ولا يتدخل البنك المركزي إلا في حالة الخروج من النطاق المحدد.

ويتميز نظام سعر الصرف الوسيط بالخصائص التالية:

أ- تتدخل السلطات النقدية دوريا عن طريق شراء أو بيع الاحتياطي بالعملة الأجنبية، وذلك بمزيد من المرونة مقارنة مع النظام الثابت.

ب- لا يسمح هذا النظام دائما بمواجهة الصدمات الناتجة عن التقلب القوي في تدفقات رؤوس الموال و اتجاهات الأسوق، ففي حالة الصدمات القوية يتم توسيع مجال سعر الصرفحتى يتم الوصول إلى مرحلة التخلي عن النظام لصالح التعويم الكامل.

خامسا: النظريات المفسرة لسعر الصرف :

من أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف ما يلي:

1-نظرية تعادل القوة الشرائية

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى "غوستافل كاسل" في أوائل العشرينات من القرن العشرين وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية ، بمعنى أن سعر الصرف لعملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج . ومن هنا فان تكلفة شراء سلعة على سبيل المثال في الولايات المتحدة لابد أن تكون مساوية لتكلفة شرائها في بريطانيا ، هذا يعني انه إذا كانت دولة D تعرف معدل تضخم أعلى من ذلك السائد في الدولة E فان الدولة D تسعى إلى رفع وارداتها من منتجات الدولة E ، لأن الأسعار هناك تكون اقل ارتفاعا وفي نفس الوقت تنخفض صادرات الدولة D ، لأن أسعار منتجاتها تكون أكثر ارتفاعا و من نتيجة ذلك ظهور عجز تجاري للدولة D وهذا ما يؤدي إلى اتجاه الدولة D نحو تخفيض عملتها مقارنة بعملة الدولة E وتحقيق قيمة تعادل جديدة وعليه فان :

$$\frac{\text{سعر صرف الآني للعملية في الزمن } 0}{\text{سعر الصرف الاني المتوقع للعملة في الزمن } 1} = \frac{\text{مؤشر السعر في الخارج}}{\text{مؤشر السعر في الداخل}}$$

ويتوقف نجاح تعادل القوة الشرائية على :
- سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شانه تشويه الأسعار.
- سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى دولة أخرى وعدم إخضاع ذلك لنظم المراقبة.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مرد ودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة اكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل،

ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا ، ويحصلون في نهاية التوظيف على M(1+iD) حيث (iD معدل الفائدة) يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) ، وتوظيفهم في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة iE وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن الحصول على مبلغ بالعملة المحلية ويمكن أن نعبر عن هذه رياضيا:

$$(1+iE)\ CTM(1+iD) = \frac{M}{CC}$$

حيث أن : CC سعر الصرف الآني(نقدا).
CT سعر الصرف الآجل.
iE معدل الفائدة الخارجي الاسمي.
iD معدل الفائدة الاسمي.

3- نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية، ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب العالمية كانت مؤشرا على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.